



ملخص السياسة المائية

يمثل هذا الملخص الورقة الرابعة من سلسلة أوراق تبيين الفرص المتاحة لتحسين إدارة الموارد المائية الحالية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، والتي تسهم في الوقت ذاته في إعادة تأهيل نهر الأردن.

أصحاب المصلحة

وزارة الزراعة/ سلطة المياه الفلسطينية/ لجان المياه المشتركة/ كافة التجمعات الفلسطينية في الأغوار من بلديات ومجالس محلية وقروية.

بدأ مركز التطوير المائي والبيئي/ مؤسسة أصدقاء الأرض الشرق الأوسط بجهد إقليمي لإعادة الحياة لنهر الأردن على أساس توصيات الدراسة الإقليمية لعام ٢٠١٠.

مياه الأمطار:

تعد الأمطار من العناصر الأساسية المهمة في فلسطين، لما تقوم به من توفير للمياه الجوفية والسطحية، وعن طريق الأمطار يزيد المخزون الجوفي، ويظهر هذا جلياً في فصل الشتاء، وينخفض مستوى المياه الجوفية في فصل الصيف، وتعد موارد المياه من الأمطار عنصراً إيكولوجياً متحكماً، خاصة في المناطق التي تتعدم فيها المياه السطحية.

وتسقط الأمطار على فلسطين في الشتاء من تشرين أول حتى شهر نيسان، ولكن سقوطها يتركز من تشرين ثاني إلى شهر نيسان، حيث يسقط ما بين ٧٠/٦٠٪ من جملة الأمطار الساقطة على فلسطين، ويتصف المطر بالتذبذب، مما يجعل الاعتماد عليه غير مضمون، سواء في ري المحاصيل الزراعية، وفي تغذية المياه الجوفية، وتزداد كميات الأمطار من الجنوب إلى الشمال، بسبب وقوع الجزء الشمالي بدرجة أكبر في طريق المنخفضات الجوية القادمة من الغرب بجانب الساحل. (الأستاذ ٨٨:١٩٩٩)

المياه الجوفية:

المياه الجوفية هي مياه الأمطار المتسربة إلى باطن الأرض عبر التكوينات الجيولوجية القابلة للنفاذ ويقوم الإنسان باستغلالها، إما عن طريق الآبار الارتوازية أو عن طريق الينابيع التي تنبثق من باطن الأرض.

ولقد وصف (حمادة:٢٠٠٨) المياه الجوفية في بلادنا كما يلي:

بالتوعية فقط، وإثماً بإدخال تقنيات معينة لخفض الهدر في مغاسل الأيدي والمراحيض، وإعادة استعمال المياه المعدومة بعد معالجتها في صنديق الطرد أو ري المساحات الخضراء حول المنشآت، والكشف عن تسريحات المياه في نظام شبكات المياه وإصلاحها، وهي مياه مفقودة غير محسوبة، وذلك بإعداد برنامج فعال للكشف عن التسريبات أو سرقة المياه من الشبكات.

المطلوب من الإسرائيلي:-

- إعطاء الفلسطينيين حقوقهم المائية في جميع الأحواض المائية التي تقع داخل حدود الأراضي التي احتلت عام ١٩٦٧ وهي فلسطينية خالصة.
- على الجانب الإسرائيلي إنهاء جميع الأنشطة الإسرائيلية أثناء الاحتلال كالمستوطنات وما يتبعها من المنشآت العسكرية وكذلك الامتيازات لشركة «ميكروت» والبنية التحتية المقامة على الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ ونقلها إلى داخل الخط الأخضر
- على الجانب الإسرائيلي الالتزام بالاتفاقيات المعقودة والمعاهدات الدولية بهذا الشأن.
- تفعيل دور اللجنة المشتركة.

المطلوب من الجانب الفلسطيني

- تطوير التشريعات واللوائح من أجل وقف الاستغلال الجائر للمياه.
- تطبيق قانون حماية الثروة المائية من التلوث والاستنزاف.
- أن يكون حفر الآبار وفقاً للقوانين واللوائح وطبقاً للضوابط والإجراءات المعدة من قبل الجهات المختصة.
- وقف الاستغلال الجائر للمياه.
- تركيب عدادات مياه حديثة ومراقبتها بشكل دوري ومخالفة من يعبث بها.
- إنشاء جهاز رقابي من وزارة الزراعة وسلطة المياه لتحديد الأنشطة الزراعية للأفراد، والشركات الزراعية حسب الإمكانيات المائية في كل منطقة.
- زيادة أثمان المياه لتوفير إيرادات للحد من الضغط على ميزانية الدولة وخلق شعور لدى المستهلكين بقيمة المياه والحفاظ عليها من الهدر.

مشروع نهر الأردن هو مبادرة من قبل مؤسسة أصدقاء الأرض في الشرق الأوسط ومركز التطوير المائي والبيئي وتمويل من الوكالة السويدية للتنمية الدولية (سيدا)، صندوق الطبيعة الدولي/ مؤسسة ميرز، مؤسسة جولدمان، ومؤسسة أوسبري.

يركز هذا الملخص على إمكانيات الحفاظ على المورد المائي المتوفر، وضمان حصة عادلة لفلسطين من أجل زيادة المصادر المائية المتاحة للفلسطينيين، والمساعدة في إعادة تأهيل نهر الأردن. إلى جانب ذلك يلقي هذا الملخص الضوء على تقليص الخسائر المائية الناجمة عن عدم توفر السدود لتجميع الأمطار.

مشروع نهر الأردن هو مبادرة مؤسسة أصدقاء الأرض الشرق الأوسط الممولة من

